APLC/MSP.9/2008/WP.7
9 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب المقدم من نيكاراغوا لتمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للبلدان الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدقت نيكاراغوا على الاتفاقية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في نيكاراغوا بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٩٩. وأبلغت نيكاراغوا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عن وجود مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها تحتوي أو يشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد. ونيكاراغوا ملزمة بتدمير أو كفالة تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها، بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وإن نيكاراغوا، إيماناً منها بأنها لن تكون قادرة على القيام بذلك في الموعد المذكور، قد قدمت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف طلباً بتمديد الموعد المحدد. وتطلب نيكاراغوا تمديداً لسنة واحدة (حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٠).

٢- ويشير الطلب إلى أنه استناداً إلى سجلات يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٩، كان هناك ٩٩١ "هدفاً" تحتوي ١٣٥ ٦٤٣ لغماً مسجلاً. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه، استناداً إلى العمل الجاري الذي أدى إلى اكتشاف مناطق ملغَّمة غير موثَّقة جديدة، قدر أن ذلك لا يشكل سوى ٨٠ في المائة من كامل التحدي. ويشير الطلب أيضاً إلى أن المجموع المنقح لعدد الأهداف هو ١ ٠٠٥.

٣- ويشير الطلب إلى أنه، نتيجة للعمل المنجز حتى هذا التاريخ (والذي بدأ قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ)، دمرت نيكاراغوا ١٥٥ ١٩٢ لغماً مضاداً للأفراد، بما في ذلك ١٥ ٨٣٣ لغماً لم تكن مسجلة في الأصل. ومن أصل العدد التقديري المستكمَل، البالغ ١ ٠٠٥ "أهداف"، تمت معالجة ٩٥٨. ويتضمن الطلب مرفقاً يقدم معلومات مفصلة عن كل واحد من هذه الأهداف الـ ٩٥٨، بما في ذلك معلومات عن أماكنها وأعداد الألغام

المدمَّرة[1]. ويشير الطلب أيضاً إلى أن ٤٧ هدفاً يصل مجموع مساحتها إلى ٨٠٠ ٢٨٥ متراً مربعاً (أي ما يقارب ٠,٣ كلم) لم تعالج بعد[2]. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد المقدمة في إطار المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي بـ "المجموعة التي قامت بالتحليل") أن نيكاراغوا أحرزت تقدماً مطرداً منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، مما أدى إلى تحقيق عدد هام من الأهداف وتدمير عدد كبير من الألغام.

٤- ويتعلق طلب نيكاراغوا، كما جرت الإشارة، بسنة واحدة (حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٠). ويشير الطلب إلى أن إتمام التنفيذ داخل هذا الإطار الزمني يتوقف على تلقي المساعدات الدولية. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه من المعتزم إتمام التنفيذ بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩، بحيث لا يحتفظ إلا بقدرة احتياطية سنة ٢٠١٠. ولاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل أنه، بالرغم من أنه من المقرر معالجة جميع المناطق بحلول نهاية ٢٠٠٩، فستمتد الفترة المطلوبة حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٠ لمعالجة المناطق الملغمة التي لم تكن متوقعة وفقاً للتجربة التي واجهتها نيكاراغوا حتى الوقت الحاضر. وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كاتب رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف نيكاراغوا مستوضحاً عن عدة نقاط مختلفة، بما في ذلك السؤال عما إذا كان العجز في الميزانية سيؤثر على أجل التنفيذ. وردت نيكاراغوا بالإشارة إلى أنه إذا لم يجر تأمين الأموال المطلوبة، فسيجري تسريح ٤٠ في المائة من القدرة التشغيلية للبلد، ويُرَجَّح أن يمدد تاريخ الإتمام إلى عام ٢٠١٠.

٥- ويشير الطلب إلى ما يلي من الظروف بوصفها المعوقات: (أ) لا يمثل عدد الألغام/المناطق الملغمة المسجلة إلا ٨٠ في المائة من مجموع العمل الذي يتعين الاضطلاع به؛ (ب) أدى العجز في ميزانية عام ٢٠٠٧ إلى نقل ١٠٠ من عمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من جبهات العمليات؛ (ج) أثرت ثلاثة أعاصير من الفئة الخامسة (أعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و٢٠٠٧) على جميع جوانب عملية إزالة الألغام. ما زاد هذا الأمر تعقيداً أنماط تساقط الأمطار التي فاقت متوسط ما بلغته في الماضي؛ (د) تتسم تضاريس الأراضي التي توجد فيها المناطق الملغمة بمعدلات تساقطات مطرية أعلى وطرق حالاتها متدهورة؛ (هـ) لم تجر تغطية سوى جزء من ميزانية ٢٠٠٨.

٦- ويُتوقع في الطلب أنه إذا سارت عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفق ما هو مخطط في عام ٢٠٠٨، لإتمام ٢٩ هدفاً، فسيبقى ١٩ هدفاً (تحتوي على ما يقارب ٧٠٠ ٧ لغم مزروع) ستعالج في عام ٢٠٠٩. ويشير الطلب إلى أن هذا سيعني سير العمل في خمس جبهات عمليات بما مجموع ١٧ فريقاً لإزالة الألغام، قِوام كل منها ١٠ أفراد. وستقوم بإتمام هذا مفرزة واحدة لتعليم الألغام ومفرزة آلية واحدة لإزالتها.

٧- ويشير الطلب إلى استخدام نيكاراغوا للدراسات الاستقصائية للأثر، والمسوحات التقنية، وإزالة الألغام يدوياً وآلياً، ومراقبة الجودة. ويشدد كذلك على أن هذه الأنشطة تنفذ وفقاً للمعايير الدولية في مجال إزالة الألغام. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى وجود نظام للإشراف على عمليات إزالة الألغام ورصدها.

---

(١) لاحظ الفريق الذي قام بالتحليل وجودَ تفاوت بين مجموع الألغام المدمَّرة في نص الطلب، وهو ١٩٢ ١٥٥، والمجموع الوارد في مرفقات هذا الطلب، وهو ٦٦١ ١٥٨.

(٢) لاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل تفاوتاً بين عدد الأهداف المتبقية، حيث جرت الإشارة إلى ٤٧ و٤٨ في مواطن شتى.

٨- ويشير الطلب إلى أنه يلزم ما مجموعه ٦,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لكي تنجز نيكاراغوا عملية التنفيذ (إضافة إلى مبلغ ١,٨ مليون دولار يلزم لعام ٢٠٠٨). ورداً على سؤال طرحه رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف، أوضحت نيكاراغوا أن الحسابات المستخدمة لتحديد التكاليف تستند إلى سجلات الماضي، مع مراعاة التضخم، ويقصد منها استمرار الهيكل التنفيذي القائم واستبدال معدات إزالة الألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أن نيكاراغوا استثمرت سنوياً منذ عام ١٩٩٧ مواردها الخاصة في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بما في ذلك من خلال مساهمة سنوية ثابتة قدرها مليون دولار منذ عام ١٩٩٩. كما يبين الطلب أن نيكاراغوا تعتزم استثمار ٠٠٠ ٦٠٠ دولار عام ٢٠٠٨ ومليون دولار عام ٢٠٠٩ و٠٠٠ ١٠٠ دولار عام ٢٠١٠. ولاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل أن نيكاراغوا غطت في الماضي ما يقارب سدس تكاليف إزالة الألغام، وأنها تعتزم أن تفعل الشيء ذاته خلال فترة التمديد.

٩- ويشير الطلب إلى أنه يلزم نيكاراغوا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ مبلغ قدره ٥,٤ ملايين دولار من الموارد الدولية. ولاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل أن توقع الدعم الدولي ينسجم مع سجل الدعم الذي تم تلقيه في الماضي. بيد أن المجموعة لاحظت أيضاً أن مستوى مساهمات السنوات السابقة تراجع عام ٢٠٠٨، وأنه إذا أصبح هذا التراجع ظاهرة نمطية، فإنه سيطرح صعوبات لنيكاراغوا في الوفاء بالتزاماتها بالشكل المبين في هذا الطلب. وطلب رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف إلى نيكاراغوا توضيح خطتها لتعبئة الموارد. وردت نيكاراغوا بأن هيئتها الوطنية لإزالة الألغام تبذل جهوداً موازية لجمع الأموال لتغطية عجز عام ٢٠٠٨، وأن هذه الجهود أمنت التزامات مالية من عدة مانحين لتغطية تكاليف عمليات عام ٢٠٠٨ جزئياً، وذلك عن طريق منظمة البلدان الأمريكية، وأن المقترحات المتعلقة بعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ قد قدمت إلى عدة مانحين أو قنوات تمويل للنظر فيها.

١٠- ويشير الطلب إلى وجود عدد كبير من جرحى الحرب في نيكاراغوا. وسيزيل إتمام التنفيذ خلال فترة التمديد الألغامَ الأرضيةَ بوصفها تهديداً مستمراً لسلامة السكان. ويشير الطلب أيضاً إلى أن إتمام التنفيذ سيحرر من الخطر ساكنة قوامها ٠٠٠ ٣٠ نسمة تعيش داخل مسافة ٥ كلم من مناطق ملغمة. وإضافة إلى ذلك، يلاحظ الطلب أن أغلب الألغام المتبقية توجد في مناطق محمية وفي موقع أعلنته اليونسكو تراثاً عالمياً.

١١- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، من بينها جداول تفصيلية عن المناطق الملغمة، وجرد للمعدات، وخرائط ومخططات تفصيلية للمساعدة على فهم طبيعة التحدي الذي تواجهه عملية التنفيذ.

١٢- ولاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل أن التمديد المقترح لسنة واحدة يبدو معقولاً، بالرغم من أن النجاح في التنفيذ مرتبط بشكل كبير بتأمين دعم من المانحين بالمستوى الذي كان يقدم إلى نيكاراغوا في الماضي. ولاحظت المجموعة أيضاً أن نيكاراغوا ستكون، على نحو ما ذكرت في طلبها، قادرة على إتمام التنفيذ بنهاية عام ٢٠٠٩.

١٣- ولاحظت المجموعة أنه، بالنظر إلى أهمية الدعم الخارجي لكفالة التنفيذ، يمكن لنيكاراغوا أن تبادر إلى إحاطة جمهور أوسع علماً، وبتفصيل أكثر، بخطتها الاستراتيجية للتنفيذ. وإضافة إلى ذلك، لاحظت المجموعة أنه لن يلزم للدول الأطراف القادرة، بعد استثمارها الكبير في دعم نيكاراغوا منذ عام ١٩٩٧، سوى أن تقدم مساهمة

إضافية صغيرة لإتمام تنفيذ المادة ٥ في فترة زمنية قصيرة جداً، ليس في نيكاراغوا وحدها وإنما أيضاً في جميع أنحاء منطقة أمريكا الوسطى برمتها.

١٤- ولاحظت المجموعة التي قامت بالتحليل أن الجرد المفصل للمناطق الملغمة الـ ٤٧ المتبقية سيساعد بشكل كبير نيكاراغوا والدول الأطراف جميعها كذلك على تقييم التقدم المحرز في التنفيذ خلال فترة التمديد. وفي هذا الصدد، خلصت المجموعة إلى أن الكل سيستفيد إذا قدمت نيكاراغوا معلومات تتضمن آخر المستجدات المتعلقة بهذا الجرد للمناطق في اجتماعات اللجان الدائمة وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني.

- - - - -